

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين بعد الثلاثمائة وألف  
المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الجمعة، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠  
الرئيس: السيد بيترز إموزي..... (نيجيريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02434(A)



\* 1 7 0 2 4 3 4 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٧٥ لمؤتمر نزع السلاح. ولقد ناقشنا يوم الثلاثاء مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل على النحو الوارد في الوثيقة CD/WP.594. واستمعت بعناية إلى جميع تعليقاتكم ومداخلاتكم، وأجريت كذلك في اليومين الماضيين المزيد من المشاورات على أمل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المجالات الرمادية التي أعاقَت إحراز تقدم في مشروع برنامج العمل. وقد وردتني مقترحات مفيدة للغاية؛ بيد أنه نظراً لقلة الوقت المتبقي لهذه الرئاسة، فلن يكون من المناسب تغيير المشروع الذي قدمناه بالفعل في الجلسة العامة، لأن ذلك سيؤدي إلى تكريس ممارسة أخرى ترسل فيها الدول الأعضاء مرة أخرى وثيقة جديدة إلى عواصمها. وفي ضوء ذلك، فإن مشروع برنامج العمل هذا لا يزال، على حد علمي، غير جاهز كي يعتمد المؤتمر. ويحدوني الأمل في أن تتناوله رئاسة النرويج انطلاقاً من هذه النقطة وأن تستكشف المزيد من السبل للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وأود في هذا الوقت أن أفسح المجال لأي وفد يرغب في أخذ الكلمة. ولدي على القائمة زمبابوي، ولكنني علمت أن سفير زمبابوي لم يصل بعد. والباب مفتوح الآن لأي وفد يرغب في أخذ الكلمة. أعطي الكلمة الآن لسفيرة باكستان.

**السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لأشكركم جزيل الشكر على كل الجهود التي بذلتوها في إطار سعيكم إلى وضع برنامج عمل. ونحن نقدر المشاورات الواسعة النطاق التي أجريتموها، ونقدر استماعكم بعناية فائقة إلى جميع المناقشات التي دارت داخل هذه القاعة ومحاولتكم الرد عليها من خلال تقديم ورقة عمل. ونحن نقدر أيضاً مواصلةكم للمشاورات بعد أن قدمتم ورقة العمل في الاجتماع الأخير لمؤتمر نزع السلاح. ونقدر ما أوضحه العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، من ضرورة أن يستند أي مشروع يقدم إلى المؤتمر إلى توافق الآراء وأن يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول الأعضاء. ونحن نقدر أنكم أخذتم ذلك في الاعتبار، وأن هذا العمل الممتاز الذي اضطلعتم به سوف يحال إلى زميلنا، سفير النرويج، لمواصلة العمل بشأنه، وللإطلاع على آرائه بشأن العمل المنجز. ولم تكن هناك إضاعة للوقت، بل إنه استغل أحسن استغلال، حيث أجرينا مناقشات مفصلة، وأوضحنا هذه المناقشات آراء مختلف الوفود بشأن ورقة العمل، فضلاً عن توضيح كيفية تصورها لبرنامج عمل المؤتمر وأعماله طوال الدورة. وعليه، فأنا أشكركم جزيل الشكر، وأشكر أيضاً زملاءكم الذين عملوا معكم بجد، وأشكر الأمانة أيضاً على ما قدمته لكم من دعم. ونحن نتطلع إلى العمل معكم كواحد منا وأيضاً مع الرئيس الجديد للمؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة باكستان على كلمتها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم بعبارات موجزة عن تأييدنا ودعمنا للنهج الذي اعتمدتموه. وتفرض الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح عبئاً ثقيلاً ومسؤولية ليس فقط من أجل اعتماد جدول الأعمال بل أيضاً لإجراء مشاورات لاستكشاف إمكانية وضع برنامج العمل، لقد اضطلعتم بهذه المسؤولية باقتدار كبير. لقد طلبت الكلمة فقط لأعرب عن تقديرنا للطريقة التي سلكتموها في التشاور؛ ونحن نقدر أن الوفد الهندي كان يُستشار في كل مرحلة. كما نؤيد الاستنتاج الذي خلصتم فيه إلى أن مشروع اقتراح برنامج العمل يستدعي المزيد من العمل، ونحن على يقين من أن الأساس المتين للعمل الذي أنجزتموه سوف يفيدنا كثيراً حينما تقول مقاليد الرئاسة التالية إلى سفير النرويج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. فهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ وهل ممثل زمبابوي موجود هنا الآن؟

وأعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد زهيتنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم هذا المنصب الرفيع المتمثل في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويعرب الوفد النمساوي عن دعمه الكامل لكم ولجميع رؤساء المؤتمر الستة في دورة هذه السنة، وللجهود التي تبذلونها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لبدء المفاوضات.

وتعتبر النمسا أن وجود نظم متعددة الأطراف لنزع السلاح تعمل بفعالية يشكل عنصراً حيوياً من عناصر إطار أمن دولي يقوم على أساس نزع السلاح البشري. ولقد أدى المؤتمر في الماضي دوراً هاماً في هذا الصدد. ومع ذلك، فنحن ندرك بصورة مؤلمة أن المؤتمر في مأزق منذ عقدين من الزمن تقريباً. وسيفقد، مع مرور السنين، المزيد من مصداقيته ومشروعيته كهيئة معنية بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ولئن كان عدم إحراز تقدم في هذا الشأن موضع أسف من الجميع، فإن الإبقاء على الوضع الراهن قد يبدو مريحاً للغاية بالنسبة إلى البعض. وقد أصبح المؤتمر أداة لترسيخ هذا النهج.

ويشير هذا الأمر قلقاً بالغاً - ويشكل حقيقة، وهي حقيقة تناقض الاتفاق الواسع النطاق داخل المجتمع الدولي بشأن الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي. وتريد أغلبية كبيرة جداً من الدول إحراز تقدم من خلال تعاون متعدد الأطراف، ولكن الخلل الذي يشوب آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لا يزال مستمرا.

سيدي الرئيس، قبل أن أستفيض في الحديث عن المؤتمر، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للإشارة بإيجاز إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي ستبدأ هنا في جنيف يوم الاثنين القادم. وهو يستند إلى أعمال الفريق العامل السابق الذي اجتمع في عام ٢٠١٣، واعتبره الكثيرون منتدى بناءً. واعتمد التقرير النهائي لهذا الفريق العامل بتوافق الآراء استناداً إلى مناقشات موضوعية. ويتيح الفريق العامل الجديد منتدى شاملاً ومفتوحاً أمام جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمشاركة فيه بنشاط. ومن أجل إجراء حوار تفاعلي، أنشئ هذا الفريق العامل بطريقة يمكن من خلالها عرض جميع وجهات النظر ومناقشتها وإبرازها في وثيقته الختامية. وسيسعى إلى التوصل إلى اتفاق وإقرار توصيات تقدم للجمعية العامة. وتود النمسا، بوصفها إحدى الجهات الراعية للقرار المنشئ للفريق العامل، أن تؤكد مجدداً الدعوة إلى المشاركة وأن تعتبرها فرصة هامة لتناول مجموعة كاملة من القضايا التي تتعين مناقشتها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

السيد الرئيس، لقد جرت خلال الأسابيع الأخيرة مناقشات كثيرة هنا في جنيف بشأن ما إذا كان كل من الفريق العامل والمؤتمر منافساً للآخر، أو ما إذا كان ينبغي اعتبارهما متكاملين. ونحن نعتقد أن هذه المسألة خلافية. وتختلف ولايتا الفريق العامل والمؤتمر اختلافاً جوهرياً فيما بينهما. فمن جهة، قد يساعد التقرير الذي سيصدره الفريق العامل على إرساء أسس

لبداء مفاوضات حقيقية متعددة الأطراف، ومن ثم، فقد يساهم في كسر الجمود الذي يعاني منه المؤتمر. ومن جهة أخرى، تقضي الولاية التي منحتها الجمعية العامة للمؤتمر بأن يعمل كهيئة تفاوضية للتفاوض بشأن المعاهدات المتعلقة بقضايا نزع السلاح والحد من التسلح ذات الأهمية الكبرى للسلم والأمن الدوليين، وهي ولاية لم يتمكن من الاضطلاع بها لما يقرب من عقدين من الزمن. وخلال المناقشات التي دارت طوال هذه السنوات، أثبتت النمسا دوماً التزامها ودعمت بدء المفاوضات بشأن أي قضية من القضايا الأساسية أو بشأنها جميعاً، دون إقامة روابط مصطنعة بين القضايا المطروحة. وقد أبدينا باستمرار مرونة كاملة في هذا الصدد.

ولكننا مقتنعون منذ فترة طويلة بأن ادعاء المشاركة في أعمال موضوعية، حتى وإن كان الأمر خلاف ذلك، سيزيد من إضعاف دور المؤتمر. وبعبارة أخرى، إذا لم يكن على الملك أي ثوب واكتفى بوضع قبعة على رأسه فإنه سيظل عارياً. ولا ينبغي لنا التظاهر بعكس ذلك.

وترى النمسا أنه يتعين علينا أن نعمل على وجه الاستعجال على بدء مفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح الرئيسية بسبب السياق العالمي الحالي الصعب على الصعيد الأمني، وليس رغم هذا السياق. وينبغي أن يجسد المقترح المتعلق ببرنامج العمل هذا الشعور بالإلحاح. وينبغي أن تكون جميع المقترحات على مستوى الطموح الذي يتجاوز الرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن. ولا يمكن أبداً أن تكون المناقشات وحدها بديلاً عن "العمل الموضوعي" وفقاً لولاية المؤتمر - أي التفاوض بشأن إبرام معاهدات لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وقد لاحظنا في الأسابيع الأخيرة الجهود التي بذلت لبدا المفاوضات. ونحن نعتقد أنه ينبغي لنا مواصلة بذل هذه الجهود من أجل اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يؤدي إلى بدء المفاوضات - لا الاقتصار على تبادل الآراء.

السيد الرئيس، إن توسيع عضوية المؤتمر مسألة ذات أهمية خاصة للنمسا. وتؤدي العضوية المحدودة حالياً إلى عجز في الشرعية الديمقراطية، وهو ما لا يمكن اعتباره متوافقاً مع روح العصر. ولذلك، فنحن نؤيد بشدة فتح أبوابنا لجعل المؤتمر منتدى أشمل.

وفيما يتعلق بفتح باب العضوية، فإن النمسا مقتنعة بأن الخطاب المتعلق بنزع السلاح المتعدد الأطراف سيستفيد بشكل كبير من التعاون بشكل أوثق مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجمهور الأوسع نطاقاً. ويقدم الفراغ الواضح في الشرفة المصممة بإتقان في قاعة المجلس هذه أبلغ الشهادات - أو شهادة صامتة في الواقع - عن الحاجة الماسة إلى أن يفتح المؤتمر آذانه وأبوابه لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن صميم مصلحتنا الخاصة فعل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعت النمسا مراراً وتكراراً إلى تجاوز التفسير الضيق للنظام الداخلي للمؤتمر.

وفي الختام، يبقى الشاغل الرئيسي منصباً على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، التي تحدد التقدم المحرز في جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف، أو على عدم وجود هذه الإرادة. وبالنسبة للنمسا، يشكل نزع السلاح العالمي مسألة ملحة تتطلب أقصى درجات اهتمامنا، وسنواصل العمل من أجل إعادة إثبات مصداقية الجهود العالمية لنزع السلاح النووي التي لا تزال أقل بكثير من توقعاتنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

**السيد سامبايو فيرنانديس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، لم يتمكن سفير بلدي، مع الأسف، حضور هذه الجلسة، ولكنني أود أن أعرب عن امتناننا للجهود التي بذلتها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، ليس بشأن المقترح النيجيري فحسب، ولكن بشأن جميع المقترحات الأخرى التي قُدمت، بما فيها تلك المقدمة من دول أوروبية غربية أو دول أخرى، ومن خلال مشاورات غير رسمية، ومن المملكة المتحدة. وتعتقد البرازيل أن أي نوع من الإجراءات التي يمكن أن تساعدنا على الدفع بعجلة مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام هو محل للاستحسان، ونحن ملتزمون بمواصلة المساهمة بشكل بناء في أعمال المؤتمر. وفيما يتعلق بالمقترح النيجيري، فنحن نعتقد أن بالإمكان تحسين النص، وإن كنا نقدر حق التقدير الجهد المبذول. ونود نقل رسالة تؤكد استعدادنا لمواصلة العمل مع الرئاسة النرويجية سعياً إلى التوصل إلى توافق في الآراء في هذه القاعة من أجل وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٦.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير زيمبابوي.

**السيد موشايافانهو (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية):** أعتذر، سيدي الرئيس، على حضوري المتأخر قليلاً إلى القاعة. وحيث إن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فإن وفد بلدي يود أن يثني على الطريقة التي تديرون بها المناقشات، وكذلك على تقديم مشروع برنامج عمل والجهود التي تبذلونها للخروج من المأزق الذي دام عقوداً وأعاق قدرة هذه الهيئة على الاضطلاع بأعمال موضوعية. وتود زيمبابوي أيضاً اغتنام هذه الفرصة كي تعرب عن امتنانها لرؤساء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥ الذين أنعشت جهودهم الدؤوبة وقدرتهم الإبداعية آمالنا في أن تكون كل من المفاوضات وفرصة استئناف العمل الموضوعي قريبة المنال.

وأود أيضاً أن أؤكد التعليقات التي أبدتها بعض الزملاء طوال مداولاتنا ورأوا فيها أن المؤتمر لا يزال يشكل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. ولذلك، فنحن نشعر بالقلق لعدم قدرة هذه الهيئة على الاضطلاع بأعباء هذه الولاية الهامة. وعليه، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى تفعيل هذه الهيئة الموقرة مرة أخرى. وفي ضوء البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، أمام المؤتمر، وحذر فيه من تعرض هذه الهيئة لخطر التهميش، أود أن أضم صوتي إلى صوته وأقول مكرراً إن مصداقية المؤتمر تواجه خطراً كبيراً. وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح، يبدو وكأننا نعود إلى الماضي. وعوض تناول مسألة نزع السلاح النووي، فنحن نشهد إعادة تأكيد مبدأ الردع النووي الذي عفا عليه الزمن.

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء هذا الجمود السائد في نزع السلاح، لأن زيمبابوي تضطلع، كدولة، بمسؤولياتها الدولية بصورة جدية للغاية باعتبارها عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وإننا نولي أهمية كبيرة لأعمال المؤتمر وولايته. ولقد عارضت زيمبابوي تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وساورنا قلق عميق في ذلك الحين ولا يزال يساورنا إلى الآن لعدم إحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح على الرغم من تحقيق بعض التقدم في جدول أعمال عدم الانتشار. وقد ساعدت التظاهرات التي نظمت في أيار/مايو ٢٠١٥ في نيويورك خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مساعدة فعلية في تبرير الموقف الذي

اتخذناه في عام ١٩٩٥ كدولة. ومع الأسف، فقد تأكدت المخاوف التي انتابتنا حينها من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية غير عازمة على نزع سلاحها. ولا توجد الآن أية ضغوط من أجل نزع السلاح ولا توجد رغبة في ذلك. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق لما نراه من سعي بعض الدول إلى تحديث ترساناتها، في حين لا تزال غالبية الدول الأعضاء تستمع إلى ما يلقي عليها ويُذكرها بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب مختلف صكوك عدم الانتشار. ونحن نشعر بالقلق كذلك لعدم البت في المعاهدة التي لها الأسبقية في مجال نزع السلاح، فهل هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو أية معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ وتفادياً لأي شك، فإن موقفنا يقوم على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعليه فإن بلدي يلتزم التزاماً شديداً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد تعهدت من خلالها جميع بلدان المنطقة الأفريقية بحظر صنع الأسلحة النووية وحيازتها واختبارها. وفي حين تؤكد معاهدة بليندايا التزام أفريقيا بنزع السلاح النووي وبعدم خال من الأسلحة النووية، فإن هناك حقيقة مؤسفة تتمثل، مع ذلك، في أن البلدان الأفريقية ليست بمأمن من الآثار المريعة لاستخدام الأسلحة النووية من جانب بلدان من مناطق أخرى، أو بمنأى عنها. وتشكل هذه الأسلحة، في الواقع، تهديداً وجودياً للبشرية.

ونحن نعتقد أن مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/WP.594 قد شكل بداية جيدة لهذا العام وأشار إلى رغبة الدول الأعضاء في أن يبدأ هذا المؤتمر عمله من جديد. ولذلك، من المؤسف عدم التمكن من اعتماد هذا المشروع. ولهذا السبب، أبدت زمبابوي استعدادها للانضمام إلى توافق آراء بشأن هذه الوثيقة، لأن استمرار عدم اضطلاع المؤتمر بأي عمل موضوعي هو وضع لا يمكن الدفاع عنه والقبول به. وفي الواقع، فإن من حق بقية المجتمع الدولي علينا أن نضطلع بولايتنا الهامة هذه.

السيد الرئيس، إن من دواعي سروري فعلاً، بوصفنا عضواً في مجموعة الـ ٢١، أن أرى نيجيريا تتزأس الدورة الأولى للمؤتمر في عام ٢٠١٦. وأود أن أؤكد، على الرغم من اقترابنا من نهاية فترة رئاستكم، دعمنا لكم وتعاوننا معكم في المساعي التي ينبغي لنا جميعاً الشروع فيها لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير زمبابوي على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. فهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. حضرات الزملاء، هذه هي آخر جلسة عامة رسمية تُعقد تحت رئاستي، ولذلك، فإنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية.

خلال الأسابيع الماضية، أجريت في ظل رئاستي سلسلة من المشاورات قبل الوصول إلى مشروع برنامج العمل الذي لا يزال العمل جارياً بشأنه. وأشكر سفراء ألمانيا والبرازيل وإندونيسيا وتونس، الذين تفضلوا بقبول تولي مهمة منسقي الأفرقة العاملة الأربعة التي نحن بصدد إنشائها. ويحدونا الأمل في أن تستفيد الرئاسة النرويجية من خبرتهم وأن يكون مشروع جدول الأنشطة الذي وضعناه أيضاً، كخطوة استباقية، مفيداً لها أيضاً. ودعوني أبلغكم بأن اهتمام نيجيريا بمسألة نزع السلاح يعود إلى أكثر من ٤٠ عاماً، فقد كانت عضواً في اللجنة الثمان عشرية الأولى لنزع السلاح التي أنشئت في عام ١٩٦٢، أي بعد عامين من حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٠. وقد ازداد اهتمام نيجيريا بهذا الموضوع يوماً بعد يوم. وكنا على

يقين، لدى عرضنا لمشروع الاقتراح المتعلق ببرنامج العمل، بأن الدول الأعضاء في هذه الهيئة تعترم التشاور وقد تصل إلى توافق بشأن بعض المجالات غير الواضحة التي عطلت التقدم لفترة طويلة من الزمن، وتمهد السبيل للشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تشيماً مع ولاية الهيئة. ونحن نعتقد أن كسر الجمود الحالي الذي اتسم به عمل المؤتمر منذ عام ١٩٩٦ يستدعي من الدول الأعضاء أن تبدي ما يكرس التفاهم المتبادل والتوافق والرغبة في تعديل المواقف السياسية الوطنية بما يكفل المصلحة العامة للجميع. لذلك، نعتقد نيجيريا أن مؤتمر نزع السلاح سيشهد، بفضل المزج بين الإرادة السياسية والالتزام، مفاوضات حقيقية لنزع السلاح وتجاوز المأزق الذي دام عقدين من الزمن. واسمحوا لي أن أضيف بأن المهمة الملقة على عاتق هذا المؤتمر مسؤولية ضخمة ينتظر منا العالم، بل البشرية جمعاء، الاضطلاع بها. وقد واصلت الدول الأعضاء، خلال المشاورات التي أجريتها، وفي الجلسات العامة، الدفاع عن مواقفها السابقة المعروفة بشأن البنود الأساسية في جدول أعمال المؤتمر دون إدخال أي تغيير. وهذا الأمر مؤسف حقاً. ومع ذلك، فإن الأمل لا يزال قائماً، بغض النظر عن المدى الذي يتطلع إليه. وسوف أطلعكم على إحدى التجارب الشخصية التي مرت بي خلال عملية التشاور مع أحد السفراء. فقد قال لي هذا السفير: "لقد عُيِّنَ هنا منذ ٢٠ عاماً، وكنت معنياً بالتفاوض بشأن نزع السلاح حينما ولدت ابنتي. وابنتي الآن في العشرين من عمرها وأنا لا أزال أتفاوض بشأن نزع السلاح دون أن أرى إحراز أي تقدم هام. فماذا سأقول الآن لابنتي؟" أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، هذه هي المسألة إذاً. فما هي نظرة الطفل الذي ولد قبل ٢٠ عاماً إلينا الآن؟ وما هي نظرة العالم إلينا؟ لقد ظل المؤتمر يعمل منذ فترة طويلة للغاية. وقد آن الأوان للتحرك.

أشكركم جميعاً وأتمنى لكم كل الخير. وأود، وأنا أعرب عن ثنائي لكم على ما قدمتموه لي من دعم، أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى موظفي المؤتمرات والمترجمين الفوريين وأعضاء الأمانة. وأعرب عن أطيب التمنيات لزميلي وصديقي، سفير النرويج، في رئاسة المؤتمر. ووفقاً لتقاليد هذا المؤتمر، أود أن أدعوكم جميعاً إلى حفل استقبال سيعقد في الساعة ١٨/٣٠ مساءً هذا اليوم في فندق "إنتركونتيننتال".

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠ برئاسة النرويج. وبذلك ترفع الجلسة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.